العرب
الجمعة 2021/10/15
السنة 44 العدد 12210

دبلوماسية المكالمات الهاتفية تكشف عمق التقارب بين مصر وتونس

حرص سياسي متبادل للتشاور بين السيسي وسعيّد

تحرص الرئاسة المصرية على التقارب مع نظيرتها التونسية والتشاور في أهم الملفات والقضايا الكبرى بما يخدم مصالح البلدين في المحيط الأفريقي الذي تحاصره الأزمات من كل اتجاه، وبما يضمن البناء على التطورات السياسية الحاصلة في تونس وتشييد جدران أمنية وسياسية يصعب خرقها من تيارات الإسلام السياسي التي استغلت ما يعرف بثورات الربيع العربي لتضرب متانة العلاقات الدبلوماسية بين الدول وتفسح المجال لقوى منافسة للتوغل اقتصاديا وسياسيا.

قرارات تعزز العلاقات مع مصر

القاهرة – جمعت المصالح السياسية بين النظامين المصري والتونسي، وتعززت العلاقات بينهما منذ أن اتخذ الرئيس قيس سعيّد خطوته الكبيرة والاستثنائية حيال قصقصة أجنحة حركة النهضة التونسية في يوليو الماضي، ولا تمر مناسبة هنا أو هناك إلا ويهاتف الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي نظيره التونسي، والعكس صحيح، وهو ما يعكس المتانة التي وصلتها العلاقات والأهمية التي تنطوي عليها دبلوماسية المكالمات الهاتفية بين الجانبين.

وبادر السيسي الأربعاء بتهنئة سعيّد على تولي الحكومة التونسية مهام منصبها برئاسة نجلاء بودن وتأديتها اليمين الدستورية، وهي خطوة وجدت ارتياحا كبيرا في القاهرة، لأنها تدعم تصورات تهميش حركة النهضة الإخوانية، وأن توجهات الرئيس التونسي تمضي في طريقها الذي يجد تأييدا من نظيره المصري، حيث أزالت الكثير من المخاوف بشأن توغل جماعة الإخوان في منطقة المغرب العربي.

تعاون ضدّ الإخوان

تولدت هواجس القاهرة منذ سنوات بعد صعود جماعة الإخوان بألوانها المغاربية المختلفة، وسيطرة حركة النهضة على الحكم في تونس، وتمكن حزب العدالة والتنمية من قيادة الحكومة في المغرب، وتغلغل قوى إسلامية في نسيج الحكم بالجزائر.

ناهيك عن اتساع نفوذ الإخوان في ليبيا، وهو ما قلل من عملية عزل الجماعة عن حكم مصر منذ سبعة أعوام، لأن تمترس روافدها في الحكم أو بالقرب منه في دول المغرب العربي لم يكن مريحا للقيادة المصرية، وحاولت بلا جدوى سد المنافذ أمامها.

ورغم أن إجراءات الرئيس سعيد في الخامس والعشرين من يوليو الماضي انطلقت من حسابات تونسية بحتة، إلا أنها صبت في صميم المصلحة المصرية، وتعززت عقب الضربة التي تعرض لها حزب العدالة والتنمية في المغرب وسقوطه في آخر انتخابات عامة.

وتنتظر القاهرة إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ليبيا قبل نهاية العام الجاري أملا في أن ينكشف فرع جماعة الإخوان وينحصر نفوذه السياسي في طرابلس.

ولم يشعر الرئيس السيسي بالرضاء التام عن تقويض جماعة الإخوان في مصر وهو يرى فروعها لا تزال منتشرة في كل من تونس والمغرب والجزائر وليبيا، ولم تكن الظروف تسمح بتمديد أواصر التعاون الأمني والسياسي في هذا المجال مع هذه الدول التي يمثل التيار الإسلامي فيها خصوصية بعد تجذر عناصره في الحياة السياسية.

وتلقف السيسي إجراءات سعيد، وكانت هي المدخل الذي بدأت العلاقات بين البلدين تعيد تصويب مساراته، فقد أزيحت حركة النهضة عن السلطة وخسرت سيطرتها على مفاصل الحكومة، ما وجدت القاهرة فيه مناسبة لتطوير العلاقات مع الرئيس التونسي الذي أصبح بحاجة إلى الاستفادة من الخبرات المصرية المتراكمة في التعامل مع جماعة الإخوان، والتي قادت إلى حشرها في زاوية ضيقة.

ويختلف الواقع المصري عن التونسي في آلية التعامل مع القوى السياسية بما فيها جماعة الإخوان، والأدوات المستخدمة، والدور المحوري الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في مصر مقارنة بتونس، ووضعها في قلب السلطة في الأولى وعلى هامشها في الثانية، وهذا لم يمنع من زيادة التعاون الأمني لأن الخصم في البلدين ينطلق من منهج عقائدي واحد ولو تظاهرت النهضة بقدر من الليونة السياسية.

ومنذ انطلاق موجة ثورات الربيع العربي، ظل النظام المصري يبحث عن صديق له في منطقة شمال أفريقيا ولم يجد في ظل المسافات السياسية التي تفصل بينه وبين كثير من حكام هذه المنطقة، حيث تخوض ليبيا صراعا منذ عشر سنوات تحول إلى أحد التهديدات الخطيرة للأمن القومي المصري.

ولم تشعر القاهرة بود كاف مع الجزائر جراء التباين الحاصل في تصورات كل طرف في بعض الملفات الإقليمية، وعودة ما يمكن وصفه بالشوفينية إلى الحكم في الجزائر، وتخبط قيادته أحيانا في التوجهات الخارجية، فضلا عن المرونة الزائدة التي يتعامل بها مع القوى الإسلامية في المنطقة، وهو ما قلل من أهمية الانسجام الحاصل بين المؤسسة العسكرية في كل من القاهرة والجزائر.

وأدت سياسة الحياد التي تتبعها المملكة المغربية إلى الاحتفاظ بعلاقة باردة مع مصر، يشوبها الكثير من الود الظاهر، لكنه لا ينعكس على تفاهم كبير في المصالح السياسية، وتكاد تكون القواسم في كثير من المجالات الحيوية غائبة، علاوة على حرص القيادة المصرية على الاحتفاظ بمسافة واحدة بين النظامين الجزائري والمغربي ومعرفتها بالحساسية التي يمثلها الانحياز لطرف معين، وبدت العلاقة مع كليهما تحتفظ بقدر من التوازن النسبي.

فرصة استراتيجية

ترى القاهرة ضرورة في استثمار العلاقة الطيبة مع الرئاسة التونسية والعمل على تطويرها مستقبلا، ويمكن أن تصبح إحدى ركائزها في شمال أفريقيا التي عانت كثيرا من عدم التفاهم الكافي مع قياداتها الفترة الماضية بسبب تجذر عناصر الإخوان في الحياة السياسية، ووجود بون شاسع في التصورات الإقليمية.

وترى الجماعة في النظام المصري خصما عنيدا لها من الواجب محاربته ومنع وصوله إلى منطقة المغرب العربي بأي ثمن، والعمل على إفساح المجال لدخول أنظمة منافسة له، الأمر الذي منح تركيا فرصة لتوسيع نفوذها في شمال أفريقيا، وظهرت تجليات ذلك عسكريا واقتصاديا في ليبيا، وأخذت مؤشرات سياسية عدة تظهر في كل من تونس والجزائر والمغرب وحتى موريتانيا.

وضاعفت القاهرة الرهان على سعيّد منذ اتخاذه إجراءات صارمة ضد حركة النهضة وإصراره على التمسك بها، ولا يفوت السيسي مناسبة إلا ويظهر فيها أهمية علاقته بسعيّد الذي فتح كوة في جدار التيار الإسلامي في تونس إذا اكتملت حلقاتها يمكن أن تحصد مصر مكاسب مهمة.

ونسج الرئيس التونسي سعيّد شبكة جيدة من العلاقات مع قوى إقليمية ودولية، لكن تظل مصر هي الدولة التي يمكن التعويل عليها، والأكثر وضوحا في موقفها السياسي من دعم إجراءاته ومن دون تدخل في شؤون بلاده أو وجود أطماع تسعى لتحقيقها.

وأكثر ما يهم الأجندة المصرية الاستفادة من الضربة القاصمة التي تعرضت لها حركة الإخوان في المنطقة، ومحاولة البناء عليها لتطوير العلاقات وتشييد جدران أمنية وسياسية قوية تساعد الرئيس التونسي في الحفاظ على ما اتخذه من قرارات.

لذلك لن يهدأ فصل الوئام بين الرئيسين ولن يمضي دون منغصات يثيرها المتخوفون من تطويرها، حيث روجت جماعة الإخوان لمزاعم حول وجود اختراقات مصرية للأمن التونسي، في محاولة لتخريب العلاقات بين سعيد والسيسي، وهدم ما يتم البناء عليه من تفاهمات قبل أن يشتد عوده، وهو ما يعيه جيدا الجانبان.

> القاهرة ترى أن هناك فرصة ثمينة لتأسيس علاقات طويلة مع الدولة التونسية تسد فراغا عانت منه طويلا

وتحاول منظومة التعاون والتنسيق التي جرى تشييدها النأي بالعلاقات عن كوابيس الإخوان وما يمكن أن تفضي إليه من تعكير صفوها، من خلال وضع قواعد راسخة، إذ ترى القاهرة أن هناك فرصة استراتيجية ثمينة لتأسيس علاقات طويلة مع الدولة التونسية تسد فراغا عانت منه طويلا، كما أن الرئيس سعيد بحاجة إلى سند يمثل رصيدا استراتيجيا لدولته في ظل تقلبات تعيشها المنطقة وتبدل سريع في التحالفات.

المعارضة المغربية، مشتتة وعاجزة عن التأثير

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط – بعد تشكيل التحالف الحكومي الحالي المكون من أحزاب التجمع الوطني للأحرار والأصالة والمعاصرة والاستقلال، تم إفراز أحزاب المعارضة الحالية المكونة من الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والتقدم والاشتراكية والعدالة والتنمية والاشتراكي الموحد وتحالف اليسار الفيدرالي والحركة الشعبية. وقد كانت مناقشة البرنامج الحكومي يومي الأربعاء والخميس مناسبة للاطلاع على حجم الجسم المعارض وقوته داخل البرلمان المغربي.

واعتبرت المجموعات النيابية المعارضة أن البرنامج الحكومي يفتقد إلى مرجعية تؤطره، وإلى أرقام ومؤشرات واضحة، مؤكدة أنه بمثابة تصريح نوايا لا يكشف عن آليات التنفيذ، ولا عن البرمجة الزمنية ضمن الولاية الممتدة لخمس سنوات.

ودشن الاتحاد الاشتراكي في مجلس النواب موقفه المعارض من الحكومة بانتقاد ما أسماه "بالاستحواذ والهيمنة القسرية" للتحالف الحكومي على عدد من المؤسسات المنتخبة لتخضع لـ"توافقات قبلية"، واعتبر رئيس الفريق الاشتراكي عبدالرحيم شهيد خلال مناقشة البرنامج الحكومي بالغرفة الأولى أن "تشكيلة الحكومة وهندستها الحالية لم تكن في مستوى رهانات المرحلة الراهنة"، مشيرا الى أن "ضيق الوقت المخصص للمعارضة في مجلس النواب إشارة غير مطمئنة".

حكومة أخنوش في مواجهة انتقادات المعارضة

وأكد هشام عميري الباحث في العلوم السياسية والقانون الدستوري أن المعارضة البرلمانية أصبحت مكونا أساسيا داخل البرلمان لكنها ستكون ضعيفة في الغرفتين معا، رغم أن المشرّع منح المعارضة الموجودة في مجلس النواب الأهمية والأولوية على المعارضة الموجودة داخل مجلس المستشارين، ويظهر ذلك من خلال التنصيص الدستوري على ترؤس المعارضة البرلمانية بمجلس النواب للجنة المكلفة بالتشريع، وهذا ما احترمه المجلس الجديد عند انتخابه لمكتب المجلس، وذلك بمنحه رئاسة هذه لجنة لمجموعة حزب الحركة الشعبية المعارض.

ولفت عميري في تصريح لـ"العرب" أنه تم خرق مجموعة من الحقوق المتعلقة بالمعارضة خاصة في ما يخص إعطاء منصب أمين المجلس ومحاسبه لأحزاب المعارضة ولا يترشح لها إلا نائب أو نائبة من المعارضة وذلك وفق ما نصت عليه مقتضيات النظام الداخلي لمجلس النواب، موضحا أن هذا الخرق يمكن تفسيره بكون المعارضة الحالية لا علم لها بالحقوق التي خولها لها الدستور والقوانين الداخلية للمجلسين.

ويتحدث الفصل الـ60 من الدستور المغربي عن أن المعارضة مكون أساسي في مجلسي البرلمان وتشارك في وظيفة التشريع والمراقبة، ولها الحق في رئاسة اللجنة الدائمة المكلفة بالتشريع ولا يحق للأغلبية أن تترأس هذه اللجنة، ولها أيضا امتياز رئاسة اللجان المؤقتة من بينها لجان تقصي الحقائق واللجان الاستطلاعية إضافة إلى رئاسة لجنة مراقبة صرف الميزانية.

ويعتقد حمزة أندلوسي الباحث في القانون العام والعلوم السياسية في تصريح لـ"العرب" أن المعارضة ستكون قوية خصوصا وأن جل أحزابها لها تجربة حكومية وخبرة إدارية واسعة ستمكنها من الحصول على معطيات من شأنها تعزيز مكانة المعارضة البرلمانية، وإعادة هيكلة أحزابها لتتبوأ مراكز متقدمة بمقاعد مهمة في الانتخابات التشريعية لعام 2026.

وبالرجوع إلى دستور 2011 ولاسيما في فصله الـ10 نجد أنه مكّن المعارضة من صلاحيات مهمة في العمل البرلماني تؤهلها للمساهمة في التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية بما أوتيت من قوة سياسية في الميدان السياسي، وفي هذا الصدد حظي البرنامج الحكومي بثقة 213 نائبا ومعارضة 64 نائبا، فيما امتنع نائب واحد عن التصويت.

وأكد متابعون للشأن البرلماني أنه كلما كان موقع المعارضة قويا عدديا ونوعيا كلما أضفت حيوية على العمل التشريعي والرقابي داخل البرلمان، وهذا ما يجعل للمؤسسة التشريعية مكانتها داخل النسيج السياسي المغربي.

ويعتقد المتابعون أن وجود كل من حزب الاستقلال والأصالة والمعاصرة في التحالف الحكومي الذي يقوده التجمع الوطني للأحرار ستكون نتيجته معارضة هزيلة وضعيفة ولا تحقق المطلوب منها دستوريا وسياسيا.

هشام عميري

لن يكون للمعارضة أي تأثير خاصة أنها غير منسجمة

حمزة أندلوسي

المعارضة لها تجربة حكومية وإدارية ستعزز مكانتها البرلمانية

وفي هذا الصدد أكد عميري غياب أيّ تنسيق بين الأحزاب المكونة للمعارضة مشيرا إلى أن البرنامج الحكومي صوت ضده 64 من أصل 126 عضوا ينتمون إلى المعارضة، وهو رقم يشير إلى أن أحزاب المعارضة تبقى غير منسجمة.

وخلص الباحث المغربي إلى أنه لن يكون للمعارضة أيّ تأثير خاصة أنها تضم عددا ضعيفا وفي نفس الوقت هذا العدد الذي تتكون منه المعارضة يبقى غير منسجم مع التصريحات التي طالت التصويت على البرنامج الحكومي.

ولا تقتصر المعارضة فقط على الأحزاب السياسية بل أيضا المكون النقابي بمجلس المستشارين الذي يمارس دوره الدستوري رغم هيمنة أحزاب ونقابات تؤيد التحالف الحكومي.

وفي هذا الخصوص أكد خالد السطي عضو مجلس المستشارين عن نقابة الاتحاد الوطني للشغل في المغرب أنه سواء من خلال إعمال الآليات الرقابية البرلمانية على عمل الحكومة، أو من خلال تقييم السياسات العمومية، في إطار ربط المسؤولية بالمحاسبة، فإن هذا التقييم يصطدم بمعطى أساسي يتجلى في غياب مؤشرات رقمية وآجال محددة للتنفيذ، خصوصا وأن هذه المؤشرات والآجال هي التي ستؤطر مشاريع قوانين المالية للفترة الحكومية القادمة.

وفي الوقت الذي حذر فيه مما وصفها بـ"الأرقام الحالمة لأن البرنامج الحكومي تعاقد مسؤول وليس وثيقة تسويقية"، أكد السطي أن التعامل مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي المتفاقم جراء جائحة كورونا يقتضي بملاءمة مختلف السياسات العمومية وفق هذه المتغيرات خاصة على المستوى الاجتماعي وعلى وضعية العمال وحقوقهم باعتبارهم الأكثر تضررا من الجائحة، وذلك بدعم وتبني مختلف البرامج والاستراتيجيات التي ترتقي بوضعية العمال وترسّخ حقوقهم والمكتسبات التي ناضلوا من أجلها.